

الإِبْرَاقُ فِي كَشْفِ حَقِيقَةِ صَالِحِ الْعُصَيْمِيِّ فِي ثَنَائِهِ عَلَى الْحُوَيْنِيِّ أَبِي إِسْحَاقَ

دراسة أثرية علمية منهجية في ثناء «صالح العصيمي»؛ على: «أبي إسحاق الحويني»: التراثي القطبي السُروري الإخواني الخارجي، وهذا يدلُّ على ثناء صالح العصيمي على رؤوس الضلالة في هذا الزمان.

بِقَلَمِ:

أبي الحسنِ عليِّ بنِ حسنِ بنِ عليِّ الفريفيِّ الأثريِّ
عَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِشَيْخِهِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتَوَى

العلامة المحدث الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمته في أن «أبا إسحاق

الحويني» يُعتبر من المبتدعة

قال العلامة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي: (عبد الرحمن عبد الخالق، وأبو إسحاق الحويني، فهذان يُعتبران من المبتدعة، أي نعم، وكذا مثل: أيضاً سفر، وكذلك سلمان، يُعتبران من المبتدعة).^(١) اهـ

قلت: وهذا يدل على أن: «صالح العصيمي» لا يأخذ بفتاوى علماء السنة والجماعة؛ بل يُثني على المبتدعة، وقد أثنى «صالح العصيمي» على جميع المبتدعة الذين ذكروهم الشيخ مقبل الوادعي رحمته.



(١) «التواصل المرئي» بصوته، بعنوان: «أبو إسحاق الحويني مبتدع - فناة أهل الحديث».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ

فِي

الرَّدِّ عَلَى الْمُخَالِفِينَ فِي الدِّينِ

وَالْتَحْذِيرِ مِنْهُمْ، وَذِكْرِ أَسْمَائِهِمْ لِيَحْذَرَ النَّاسُ شَرَّهُمْ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٨ ص ٢٢١): (وَإِذَا كَانَ مُبْتَدِعًا يَدْعُو إِلَى عَقَائِدَ تُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، أَوْ يَسْلُكُ طَرِيقًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَيُخَافُ أَنْ يُضِلَّ الرَّجُلَ النَّاسَ بِذَلِكَ: بَيْنَ أَمْرِهِ لِلنَّاسِ لِيَتَّقُوا ضَلَالَهُ، وَيَعْلَمُوا حَالَهُ، وَهَذَا كُلُّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ النُّصْحِ، وَابْتِغَاءِ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى). اهـ

* وَسُئِلَ سَمَاحَةُ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ رحمته الله: هَلْ يَجُوزُ ذِكْرُ أَسْمَاءِ الْأَشْخَاصِ، وَالتَّعَرُّضُ لَهُمْ حَيْثَمَا يُرِيدُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَنْقُدَهُمْ، وَيَنْقُدُ فِكْرَهُمْ؟

فَأَجَابَ سَمَاحَتُهُ: (إِذَا كَانَ الشَّخْصُ قَدْ كَتَبَ شَيْئًا يُخَالِفُ الشَّرْعَ الْمُطَهَّرَ، وَنَشَرَهُ بَيْنَ النَّاسِ، أَوْ أَعْلَنَ فِي وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ، وَجَبَ الرَّدُّ عَلَيْهِ، وَبَيَانُ بُطْلَانِ مَا قَالَ، وَلَا مَانَعَ مِنْ ذِكْرِ اسْمِهِ لِيَحْذَرَهُ النَّاسُ، كَدُّعَاةِ الْبِدْعِ، وَالشُّرْكِ، وَكَالدُّعَاةِ إِلَى مَا حَرَّمَ اللَّهُ مِنَ الْمَعَاصِي، وَلَمْ يَزَلْ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ مِنْ دُعَاةِ الْحَقِّ، وَحَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ

يَقُومُونَ بِهَذَا الْوَاجِبِ نُصْحًا لِلَّهِ، وَلِعِبَادِهِ، وَإِنْكَارًا لِلْمُنْكَرِ، وَدَعْوَةً إِلَى الْحَقِّ، وَتَحْذِيرًا لِلنَّاسِ مِنْ أَنْ يَغْتَرُّوا بِدُعَاةِ الْبَاطِلِ، وَالْأَفْكَارِ الْهَدَامَةِ).^(١) اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ: (مَنْ أَظْهَرَ الْمُنْكَرَ، أَوْ الْبِدْعَةَ يُحَذِّرُ مِنْهُ، وَلَا يُنْظَرُ إِلَى حَسَنَاتِهِ؛ حَسَنَاتُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ مَنْ أَظْهَرَ الْمُنْكَرَ، أَوْ الْبِدْعَةَ يُحَذِّرُ مِنْهُ، وَيُنْصَحُ حَتَّى يَنْتَهِيَ هَكَذَا جَاءَتْ السُّنَّةُ!).^(٢) اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «عُيُونِ الرَّسَائِلِ» (ج ٢ ص ٥٩١): (فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا خِيفَ أَنْ يُفْتَنَّ بِهِ الْجُهَّالُ، وَمَنْ لَا تَمَيِّزَ عِنْدَهُمْ فِي نَقْدِ أَقَاوِيلِ الرَّجَالِ، فَحِينَئِذٍ يُتَعَيَّنُ الْإِعْلَانُ بِالْإِنْكَارِ، وَالِدَعْوَةُ إِلَى اللَّهِ فِي السِّرِّ وَالْجَهَارِ، لِيُعْرَفَ الْبَاطِلُ فَيُجْتَنَّبَ، وَتُهْجَرَ مَوَاقِعُ التُّهْمِ وَالرَّيْبِ، وَلَوْ طَالَتْ كُتُبُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَمَا قَالَهُ أئِمَّةُ التَّحْقِيقِ وَالتَّأْصِيلِ، فَيَمَنُّ اتُّهَمَ بِشَيْءٍ يُقَدِّحُ فِيهِ، أَوْ يُحِطُّ مِنْ رُتْبَةٍ مَا يُحَدِّثُ بِهِ وَيُرْوِيهِ، لَرَأَيْتُ مِنْ ذَلِكَ عَجَبًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣٥ ص ٤١٤): (مُبَيَّنًا أَنَّ التَّحْذِيرَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ: (وَالدَّاعِي إِلَى الْبِدْعَةِ مُسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَعُقُوبَتُهُ تَكُونُ تَارَةً بِالْقَتْلِ، وَتَارَةً بِمَا دُونَهُ؛ كَمَا قَتَلَ السَّلَفُ: «جَهْمَ بْنَ صَفْوَانَ»، وَ«الْجَعْدَ بْنَ دِرْهَمٍ»، وَ«عِيْلَانَ الْقَدْرِيَّ» وَغَيْرَهُمْ، وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ، أَوْ لَا يُمَكِّنُ عُقُوبَتُهُ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ بَدْعَتِهِ

(١) «الْمَجَلَّةُ الْعَرَبِيَّةُ» الْعَدَدُ (١٨٧) (ص ١٩) سَنَةَ (١٤١٣هـ).

(٢) «التَّوَّاصُلُ الْمَرْيُوتِيُّ» بِصَوْتِ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ سَنَةَ (١٤٣٨هـ).

والتحذير منها؛ فإن هذا من جملة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أمر الله تعالى به ورَسُولُهُ ﷺ). اهـ

وقال العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في «إتحاف القاري» (ج ١ ص ٩٣): (هذا الذي خرج عن الحق مُتعمداً لا يجوز السكوت عنه، بل يجب أن يكشف أمره، ويفضح خزيه حتى يحذرهُ الناس ... فأَيُّ شخصٍ يأتينا، ويريد منا أن نخرج عن هذا الصراط؛ فإننا: أولاً: نرفض قوله، وثانياً: نبين ونحذر الناس منه، ولا نسعنا السكوت عنه، لأننا إذا سكتنا عنه اغتر به الناس؛ لاسيما إذا كان صاحب فصاحة ولسان، وقلم وثقافة؛ فإن الناس يغترون به، ويقولون هذا مؤهل، هذا من المفكرين، كما هو الحاصل الآن، فالمسألة خطيرة جداً، وهذا فيه وجوب الرد على المخالف، عكس ما يقوله أولئك يقولون: اتركوا الردود، ودعوا الناس كل له رأيه واحترامه، وحرية الرأي، وحرية الكلمة بهذا تهلك الأمة؛ السلف ما سكتوا عن أمثال هؤلاء، بل فضحواهم وردوا عليهم، لعلمهم بخطرهم على الأمة، ونحن لا يسعنا أن نسكت على شرهم بل لا بد من بيان ما أنزل الله تعالى، وإلا فإننا نكون كاتمين، من الذين، قال الله فيهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]؛ فلا يقتصر الأمر على المبتدع، بل يتناول الأمر من سكت عنه، فإنه يتناولهُ الدُّم والعقاب، لأن الواجب البيان والتوضيح للناس، وهذه وظيفة الردود العلمية ...

نَحْنُ قَصَدْنَا الْحَقَّ، مَا قَصَدْنَا أَنْ نُجَرِّحَ النَّاسَ، أَوْ نَتَكَلَّمَ فِي النَّاسِ، الْقَصْدُ هُوَ
بَيَانِ الْحَقِّ، وَهَذِهِ أَمَانَةٌ حَمَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى الْعُلَمَاءَ، فَلَا يَجُوزُ السُّكُوتُ عَنْ أَمْثَالِ
هَؤُلَاءِ. (١) اهـ



(١) وَهَذِهِ أَمَانَةٌ حَمَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى طَلَبَةَ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُمْ وَرَثَةُ الْعُلَمَاءِ فِي الدِّينِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّمَا

فِي أَنْ مَنْ يُثْنِي عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ؛ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُ ضَالٌّ فِي الدِّينِ

* سُئِلَ سَمَاحَةُ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ رحمته: الَّذِي يُثْنِي

عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ، وَيَمْدَحُهُمْ هَلْ يُلْحَقُ بِهِمْ؟.

فَأَجَابَ سَمَاحَتُهُ: (نَعَمْ مَا فِيهِ شَكٌّ مَنْ أَثْنَى عَلَيْهِمْ، وَمَدَحَهُمْ هُوَ دَاعٍ لَهُمْ يَدْعُو

لَهُمْ، هَذَا مِنْ دُعَاتِهِمْ، نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ).^(١) اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانُ: (إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُثْنِي عَلَى أَهْلِ

الشَّرِّ، وَعُلَمَاءِ الضَّلَالِ؛ فَاعْلَمْ أَنَّهُ فَاسِقٌ، وَأَنَّهُ فَاسِدٌ؛ وَأَنَّهُ ضَالٌّ، لَأَنَّ مَا مَدَحَهُمْ إِلَّا

لَأَنَّهُ يُحِبُّهُمْ، وَيُصَوِّبُ طَرِيقَتَهُمْ... وَهَذَا يُعْطِينَا دَرْسًا فِي أَنْ بَعْضَ الْإِخْوَانِ، أَوْ بَعْضَ

طَلَبَةِ الْعِلْمِ يُثْنِي عَلَى بَعْضِ الْمُبْتَدِعَةِ، أَوْ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ، وَالْأَفْكَارِ الْمُنْحَرِفَةِ يُثْنِي

عَلَيْهِمْ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى أَفْكَارِهِمْ، وَإِلَى اتِّجَاهَاتِهِمْ، وَهَذَا خَطَرٌ شَدِيدٌ، وَيَقَعُ فِي أَهْلِ

الْخَيْرِ، لِأَنَّهُ يَسْمَعُ مِنْ أَوْلِيَاكَ تَنْقُصُ لَهُمْ، فَيَصَدِّقُهُمْ، فَهَذَا خَطَرٌ شَدِيدٌ).^(٢) اهـ

قُلْتُ: وَلَا يَجُوزُ الثَّنَاءُ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ مِنَ الْحَقِّ.

(١) «شَرِيحَةُ مُسْجَلٍ» يَتَضَمَّنُ تَعْلِيْقَهُ رحمته عَلَى كِتَابِ: «فَضْلِ الْإِسْلَامِ»، لِلْإِمَامِ الْمُجَدِّدِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ

عَبْدِ الْوَهَّابِ، تَسْجِيْلَاتٌ: (الْبَرْدَيْنِ)، بِمَدِينَةِ الرَّيَاضِ.

(٢) «التَّوَاصُلُ الْمَرْثِيُّ» بِصَوْتِ الشَّيْخِ الْفَوْزَانَ فِي سَنَةِ: «١٤٣٩هـ».

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «ظَاهِرَةِ التَّبْدِيعِ» (ص ٤٥): (لَا يَجُوزُ تَعْظِيمُ الْمُبْتَدِعَةِ وَالشَّنَاءُ عَلَيْهِمْ، وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ مِنَ الْحَقِّ، لِأَنَّ مَدْحَهُمْ وَالشَّنَاءَ عَلَيْهِمْ يَرُوجُ بِدَعْتِهِمْ، وَيَجْعَلُ الْمُبْتَدِعَةَ فِي صُفُوفِ الْمُقْتَدَى بِهِمْ مِنْ رِجَالِ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

* وَالسَّلَفُ حَدَّرُونَا مِنَ الثَّقَةِ بِالْمُبْتَدِعَةِ، وَعَنِ الشَّنَاءِ عَلَيْهِمْ، وَمِنْ مُجَالَسَتِهِمْ ...
* وَالْمُبْتَدِعَةُ يَجِبُ التَّحْذِيرُ مِنْهُمْ، وَيَجِبُ الْإِبْتِعَادُ عَنْهُمْ، وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ مِنَ الْحَقِّ، فَإِنَّ غَالِبَ الضَّلَالِ لَا يَخْلُو مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْحَقِّ.

* وَلَكِنْ مَا دَامَ عِنْدَهُمْ ابْتِدَاعٌ، وَعِنْدَهُمْ مُخَالَفَاتٌ، وَعِنْدَهُمْ أَفْكَارٌ سَيِّئَةٌ فَلَا يَجُوزُ الشَّنَاءُ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَجُوزُ مَدْحُهُمْ، وَلَا يَجُوزُ التَّقَاضِي عَنْ بَدْعَتِهِمْ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا تَرْوِيجًا لِلْبِدْعَةِ، وَتَهْوِينًا مِنْ أَمْرِ السُّنَّةِ، وَبِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ يَظْهَرُ الْمُبْتَدِعَةُ، وَيَكُونُونَ قَادَةً لِلْأُمَّةِ لَا قَدَرَ اللَّهُ فَالْوَاجِبُ التَّحْذِيرُ مِنْهُمْ.

وَفِي أُمَّةِ السُّنَّةِ الَّذِينَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ ابْتِدَاعٌ فِي كُلِّ عَصْرٍ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ: فِيهِمْ الْكِفَايَةُ لِلْأُمَّةِ، وَهُمْ الْقُدُوةُ). اهـ

قُلْتُ: وَالشَّنَاءُ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ، وَتَوْقِيرُهُمْ، وَتَعْظِيمُهُمْ؛ عَاقِبَتُهُ وَخِيَمَةٌ.^(١)
وَعَنِ الْإِمَامِ الْأَوْزَاعِيِّ رحمته قَالَ: (مَنْ وَقَّرَ صَاحِبَ بَدْعَةٍ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (مَنْ وَقَّرَ صَاحِبَ بَدْعَةٍ؛ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى مُفَارَقَةِ الْإِسْلَامِ، وَمَنْ وَقَّرَ صَاحِبَ بَدْعَةٍ؛ فَقَدْ عَارَضَ الْإِسْلَامَ بِرَدٍّ).

(١) وَالْمَدْعُو: «العصيمي» قَدْ أَنْتَى عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ، وَعَلَى كُتُبِهِمْ؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ الْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٤ ص ١٥٦ و ١٥٧)، وَالطُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ» (٢٥٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٨ ص ١٠٣).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْبَرْبَهَارِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ١٣٩).

وَعَنِ الْإِمَامِ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ رحمته الله قَالَ: (مَنْ وَقَّرَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ، فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ).

أثر حسن

أَخْرَجَهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي «الْقَدْرِ» (ص ٢١٧ ح ٣٨١)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (٢٠٤٣).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَعَنِ الْإِمَامِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ رحمته الله قَالَ: (مَنْ وَقَّرَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ، فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ).

أثر حسن

أَخْرَجَهُ اللَّالِكَائِيُّ فِي «الاعْتِقَادِ» (ج ١ ص ١٣٩).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَعَنِ الْإِمَامِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ رحمته الله قَالَ: (مَنْ وَقَّرَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ، فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ).

أثر حسن

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حَلِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٧ ص ٢٦ و ٣٣).

وَأِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

قُلْتُ: وَقَدْ رُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَصِحُّ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْاِعْتِصَامِ» (ج ١ ص ١٥١): (وَأَمَّا أَنَّ الْمَاشِي

إِلَى الْمُبْتَدِعِ وَالْمَوْقِرِّ لَهُ مُعِينٌ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ثَنَاءِ «صَالِحِ الْعُصَيْمِيِّ» عَلَى «أَبِي إِسْحَاقِ الْحُوَيْنِيِّ»؛ الثَّرَائِي الْقُطَيْبِيُّ
السُّرُورِيُّ الْإِخْوَانِيُّ الْخَارِجِيُّ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُثْنِي عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ

* اَعْلَمَ أَخِي الْقَارِي الْكَرِيمُ بِأَنَّ: «صَالِحًا الْعُصَيْمِيَّ»، قَدْ أَثْنَى عَلَى رَأْسٍ مِنْ
رُؤُوسِ الْمُبْتَدِعَةِ؛ أَلَا وَهُوَ: «الْحُوَيْنِيُّ»؛ فَقَالَ صَالِحُ الْعُصَيْمِيِّ فِي «رَفْعِ الْمَنَارِ»
(ص ٥): (وَقَدْ تَصَدَّى لِجَمْعِ طُرُقِهِ، وَالرَّدُّ عَلَى مَنْ ضَعَّفَهُ: جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ،
وَالْفَضْلِ فَمِنْهُمْ: ... أَبُو إِسْحَاقِ حِجَازِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيفِ الْحُوَيْنِيِّ). اهـ
قُلْتُ: هَكَذَا يَقُولُ عَنِ «الْحُوَيْنِيِّ» أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْفَضْلِ؛ بَلْ هُوَ: مِنْ أَهْلِ
الْجَهْلِ، وَالْبِدْعِ وَالضَّلَالِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

فَمِنْ ضَلَالَاتِهِ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ لَا الْحَضَرِ:

(١) ثَنَاؤُهُ عَلَى «سَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ»:

قَالَ أَبُو إِسْحَاقِ الْحُوَيْنِيُّ الْمُبْتَدِعُ: (وَتَفْسِيرُ فِي «ظِلَالِ الْقُرْآنِ» لِلشَّيْخِ^(١) سَيِّدِ بْنِ
قُطَيْبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١))، لَيْسَ تَفْسِيرًا، إِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ يَدْخُلُ تَحْتَ التَّفْسِيرِ الْمَوْضُوعِيِّ

(١) هَكَذَا يَصِفُ الْحُوَيْنِيُّ: «سَيِّدَ بْنِ قُطَيْبٍ» أَنَّهُ شَيْخٌ، وَهُوَ لَيْسَ بِشَيْخٍ؛ بَلْ هُوَ جَاهِلٌ ضَالٌّ.

... هُوَ كِتَابٌ: «الشَّيْخِ سَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ»، حَقِيقَةً تَفْسِيرُ: «الشَّيْخِ سَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ» فِيهِ لَا شَكَّ فِيهِ فَوَائِدٌ^(٢٧)، وَفِيهِ أَيْضًا أَخْطَاءٌ^(٢٨) لِأَنَّ: «الشَّيْخَ سَيِّدَ بْنَ قُطَيْبٍ»، لَمْ يَكُنْ مِنْ

وَقَدْ اعْتَرَفَ الْحَوِينِيُّ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ عَنْ: «سَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ» أَنَّهُ لَيْسَ بِعَالِمٍ؛ بَلْ هُوَ أَدَبِيٌّ مُتَّقِفٌ!، فَكَيْفَ يَطْلُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ شَيْخٌ: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

(١) هَكَذَا يَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ!، وَهُوَ مُتَبَدِّعٌ، وَمِنْ مَنْهَجِ السَّلَفِ عَدَمِ التَّرَحُّمِ عَلَى الْمُتَبَدِّعَةِ.
(٢) قُلْتُ: وَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي كِتَابِ: «ظِلَالِ الْقُرْآنِ» وَأَكْثَرُهُ صَلَاحَاتٍ.
(٣) قُلْتُ: هَكَذَا يُرِيدُ أَنْ يُعَيِّمَ قَاعِدَةَ الْمُوَازَنَاتِ بَيْنَ: «الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ» أَوْ بَيْنَ: «الْإِيْحَابِيَّاتِ وَالسَّلْبِيَّاتِ» فِي نَقْدِ الْمُخَالَفِ، وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ هِيَ قَاعِدَةُ: «الْفَرْقَةِ الشَّرُورِيَّةِ» وَقَدْ ذَكَرَهَا: «سَلْمَانُ الْعَوْدَةُ» الشَّرُورِيُّ فِي كِتَابِهِ: «مِنْ أَخْلَاقِ الدَّاعِيَةِ» (ص ٤٠ و ٤٧)، وَ«أَحْمَدُ الصُّوَيَّانُ» الشَّرُورِيُّ فِي كِتَابِهِ: «مَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي تَقْوِيمِ الرِّجَالِ وَمُؤَلَّفَاتِهِمْ» (ص ٢٧ و ٢٨ و ٢٩).

* سُئِلَ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ: بِالنِّسْبَةِ لِمَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي نَقْدِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَكُتُبِهِمْ؛ هَلْ مِنَ الْوَاجِبِ ذِكْرُ «مَحَاسِنِهِمْ وَمَسَاوِيهِمْ»، أَمْ فَقَطْ ذِكْرُ مَسَاوِيهِمْ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللهُ: (المعروف في كلام أهل العلم نقد المساوي للتحذير، وبيان الأخطاء التي أخطؤوا فيها للتحذير منها، أما الطيب معروف، مقبول الطيب، لكن المقصود التحذير من أخطائهم، الجهمية... المعتزلة... الرافضة... وما أشبه ذلك). اهـ

* فَسَأَلَهُ آخَرَ: فِي أَنَاكِ يُوْجِبُونَ الْمُوَازَنَةَ: أَنْكَ إِذَا انْتَقَدْتَ مُتَبَدِّعًا بِيَدْعَتِهِ لِتُحَدِّثَ النَّاسَ مِنْهُ، يَجِبُ أَنْ تَذْكُرَ حَسَنَاتَهُ حَتَّى لَا تَظْلِمَهُ؟

فَأَجَابَهُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ: (لا؛ مَا هُوَ بِالْإِزْمِ، مَا هُوَ بِالْإِزْمِ، وَلِهَذَا إِذَا قَرَأْتَ كُتُبَ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ وَجَدْتَ الْمُرَادَ التَّحْذِيرَ، أَقْرَأْ فِي كُتُبِ الْبُخَارِيِّ «خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ»، فِي كِتَابِ: «الْأَدَبِ» فِي «الصَّحِيحِ»، كِتَابِ «السُّنَّةِ» لِعَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ، كِتَابِ «التَّوْحِيدِ» لِابْنِ خُزَيْمَةَ، «رَدِّ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ»... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

العلماء هذا كان رجلاً أديباً في بداية حياته ... «فالشَّيْخُ سَيِّدُ بَنِي قُطَيْبٍ» كَانَ كِدَهُ، وَبَعْدِينَ اشْتَغَلَ فِي الْأَدَبِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عِلَاقَةٌ؛ لَا بِقِرَاءَةِ الدِّينِ، وَلَا الْكَلَامِ دَهَ، فَزَلَّتْ

يُورِدُونَهُ لِلتَّحْذِيرِ مِنْ بَاطِلِهِمْ، مَا هُوَ الْمَقْصُودُ تَعْدِيدَ مَحَاسِنِهِمْ... الْمَقْصُودُ: التَّحْذِيرُ مِنْ بَاطِلِهِمْ، وَمَحَاسِنُهُمْ لَا فِيمَا لَهَا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ كَفَرَ، إِذَا كَانَتْ بِدَعْتِهِ تُكْفَرُهُ؛ بَطَلَتْ حَسَنَاتُهُ، وَإِذَا كَانَتْ لَا تُكْفَرُهُ؛ فَهُوَ عَلَى حَظٍّ؛ فَالْمَقْصُودُ: هُوَ بَيَانُ الْأَخْطَاءِ وَالْأَغْلَاطِ الَّتِي يَجِبُ الْحَذَرُ مِنْهَا). اهـ

* مِنْ شَرِيحَةِ مُسَجَّلٍ «لِدَرْسٍ مِنْ دُرُوسِ» الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ؛ الَّتِي أَلْفَاها فِي صَيْفِ عَامِ «١٤١٣هـ» فِي «الطَّائِفِ» بَعْدَ «صَلَاةِ الْفَجْرِ».

* وَسُئِلَ شَيْخٌ شَيْخَنَا الْعَلَمَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته: أَنَّهُ مِنَ الْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ عِنْدَ النَّصِيحَةِ، وَالتَّحْذِيرِ أَنْ تَذْكَرَ حَسَنَاتِهِمْ إِلَى جَانِبِ سَيِّئَاتِهِمْ؟

فَأَجَابَ فَصِيْلَتُهُ: (أَقُولُ لَكَ: لَا، لَا، هَذَا غَلَطٌ؛ اسْمَعْ يَا رَجُلُ، فِي مَقَامِ الرَّدِّ مَا يَحْسُنُ أَنِّي أَذْكَرُ مَحَاسِنَ الرَّجُلِ، وَأَنَا رَادٌّ عَلَيْهِ. قَالَ السَّائِلُ: حَتَّى لَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ شَيْخَنَا؟. فَأَجَابَ: مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَعَبَّرَ أَهْلُ السُّنَّةِ، كَيْفَ أَرَدُوا وَأَرْوَحَ أَمْدَحُهُ، هَذَا مَعْقُولٌ!). اهـ

«فَتَوَلَّى الْمُوَاظَنَاتِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ، وَهُوَ رَدٌّ عَلَى فَوَاعِدِ: «عَدَنَانِ عَرْعُورٍ»؛ فِي «التَّوَاصُلِ الْمَرْثِيِّ» مُدَوَّنَةٌ كِتَابِيًّا بِتَارِيخِ ١٠/٦/٢٠٠٨.

* وَسُئِلَ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانُ حَفِظَهُ اللهُ وَرَعَاهُ السُّؤَالَ التَّالِيَّ - بَعْدَ أَنْ سُئِلَ قَبْلَهُ عِدَّةً أَسْئَلَةَ حَوْلَ الْجَمَاعَاتِ - : طَيِّبٌ يَا شَيْخُ! تُحَدِّثُ مِنْهُمْ دُونَ أَنْ تَذْكَرَ مَحَاسِنَهُمْ مَثَلًا؟ أَوْ تَذْكَرُ مَحَاسِنَهُمْ وَمَسَاوِيَهُمْ؟.

فَأَجَابَ حَفِظَهُ اللهُ: (إِذَا ذَكَرْتَ مَحَاسِنَهُمْ؛ مَعْنَاهُ: دَعَوْتَ لَهُمْ، لَا؛ لَا تَذْكَرُ، أَذْكَرُ الْخَطَأَ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ فَقَطُّ؛ لِأَنَّهُ مَا هُوَ مَوْكُؤٌ لَكَ أَنْ تَدْرُسَ وَضَعَهُمْ وَتَقُومَ... أَنْتَ مَوْكُؤٌ لَكَ بَيَانُ الْخَطَأِ الَّذِي عِنْدَهُمْ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتُوبُوا مِنْهُ، وَمِنْ أَجْلِ أَنْ يَحْدَرَهُ غَيْرُهُمْ، أَمَا إِذَا ذَكَرْتَ مَحَاسِنَهُمْ؛ قَالُوا: اللهُ يَجْزَاكَ خَيْرٌ، نَحْنُ هَذَا الَّذِي نَبْعِيهِ...). اهـ

مِنْ شَرِيحَةِ مُسَجَّلٍ «لِالدَّرْسِ الثَّلَاثِ» مِنْ دُرُوسِ كِتَابِ «التَّوْحِيدِ»؛ الَّتِي أَلْفَاها الشَّيْخُ الْفَوْزَانُ فِي صَيْفِ عَامِ «١٤١٣هـ» فِي «الطَّائِفِ».

أَقْدَامُهُ، أَوْ زَلَّ بِقَدَمَيْهِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَزَلْتِي مِنْ أَشَدِّهَا، وَأَقْبَحِهَا: كِتَابِ «الْعَدَالَةِ
الإشترائية في الإسلام» الَّذِي يَسُبُّ فِيهِ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ سَبًّا مُقْدَعًا^(١)، وَيَسُبُّ بَنِي أُمِّيَّةَ
... الْجَمَاعَةَ اللَّيِّ هُمَا يَشِدُّوا الْحَبْلَ عَلَيَّ: «سَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ»^(٢) بِأَنَّ: «سَيِّدَ بْنِ قُطَيْبٍ»
يَقُولُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ؛ أَنَا أَجْزِمُ أَنَّ هَذَا مَا خَطَرَ عَلَيَّ بِالِ: «سَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ» أَبَدًا أَنْ يَقُولَ
بِخَلْقِ الْقُرْآنِ أَبَدًا... فَأَنَا عِنْدَمَا أَقْرَأُ: «لِسَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ»، لَا أَقْرَأُ لَهُ عَلَيَّ أَسَاسٍ أَنَّهُ عَالِمٌ
أَبَدًا، «سَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ» دَهْ رَاجِلٌ أَدِيْبٌ، أَنَا مَا بَخُدْشِ مِنْهُ مَعْلُومَاتٍ أَبَدًا، وَلَا أَخْذُ مِنْهُ
فَتَوَى، وَلَا مَعْلُومَةَ دِينِيَّةً^(٣)، وَلَا الْكَلَامَ دَهْ. (٤) اهـ

قُلْتُ: وَلِـ«سَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ» ضَلَالَاتٍ لَا تُعَدُّ وَلَا تُحْصَى مِنْهَا:

(١) قَوْلُهُ: بِالْإشْتِرَاكِيَّةِ!

(١) هَكَذَا يُقَرِّبُ بَأَنَّ: «سَيِّدَ بْنِ قُطَيْبٍ» سَبَّ الصَّحَابَةَ، فَكَيْفَ يَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَسُبُّ الصَّحَابَةَ ﷺ، وَالْعِبَادَ
بِاللَّهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا لَا نَصِيْبَ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ.

فَعَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (الَّذِي يَسُبُّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ، لَيْسَ لَهُ نَصِيْبٌ فِي الْإِسْلَامِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَلَّالُ فِي «السُّنَنِ» (٧٧٩)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإبَانَةِ الصُّغْرَى» (ص ٢٠٦).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَهَذَا فِيهِ طَعْنٌ فِي عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَنِ وَالْجَمَاعَةِ الَّذِينَ رَدُّوا وَبَيَّنُّوا أَمْرَ الْمَدْعُو: «سَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ».

(٣) قُلْتُ: وَهَذَا مِنْ كَذِبِهِ، وَإِلَّا مِنْ أَيْنَ أَتَى بِمَنْهَجِ «الْقُطَيْبِيَّةِ»، إِلَّا مِنْ سَيِّحِهِ: «سَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ».

(٤) بِصَوْنِهِ فِي «التَّوَأُّصِلِ الْمَرْيِّ» بِعُنْوَانِ: «ثَنَاءِ الْحَوَيْنِيِّ الْمُتَبَدِّعِ عَلَيَّ سَيِّدِ قُطَيْبٍ وَالْأَعْتِدَارِ لَهُ - قَتَاةُ أَهْلِ

الْحَدِيثِ».

- (٢) وَقَوْلُهُ: بِجَوَازِ إِبْغَاءِ الرَّقِّ!.
- (٣) وَقَوْلُهُ: أَنَّ الْإِسْلَامَ يَصُوغُ مَزِيحًا مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ وَالشُّيُوعِيَّةِ!.
- (٤) وَقَوْلُهُ: بِحُرِّيَّةِ الْعَقِيدَةِ، وَالْعِبَادَةِ مِنْ أَيِّ دِينٍ.
- (٥) وَقَوْلُهُ: بِإِبْغَاءِ الْعِبَادَةِ.
- (٦) وَقَوْلُهُ: بِالطَّعْنِ فِي الْعُلَمَاءِ.
- (٧) وَقَوْلُهُ: بِالسُّخْرِيَّةِ مِنَ الْإِسْلَامِ.
- (٨) وَقَوْلُهُ: عَنِ الْكُتُبِ الصَّحِيحَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بِالْكَتْبِ الصَّفْرَاءِ.
- (٩) وَقَوْلُهُ: بِالْخُرُوجِ عَلَى الْحُكَّامِ وَالنُّوَرَاتِ عَلَيْهِمْ فِي بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ!.
- (١٠) وَقَوْلُهُ: بِالْفِكْرِ الْأَشْعَرِيِّ، وَالْجَهْمِيِّ، وَالْمُعْتَزَلِيِّ، وَالْخَارِجِيِّ!.
- (١١) وَقَوْلُهُ: بِالْغُلُوِّ الشَّدِيدِ فِي الدِّينِ!.
- (١٢) وَقَوْلُهُ: بِالطَّعْنِ فِي صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ!.
- (١٣) وَقَوْلُهُ: بِتَكْفِيرِ أُمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ!.
- (١٤) وَقَوْلُهُ: بِالطَّعْنِ فِي الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ!.
- (١٥) وَقَوْلُهُ: بِتَفْسِيرِ بَاطِلٍ لِمَعْنَى: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ حَيْثُ فَسَّرَهَا بِالْحَاكِمِيَّةِ وَالرُّبُوبِيَّةِ!.
- (١٦) وَقَوْلُهُ: بِتَكْفِيرِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ! (١)

(١) انظر: «مَعْرَكَةُ الْإِسْلَامِ وَالرَّأْسِمَالِيَّةِ» لِسَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ (ص ١١٣ و ١٢٢)، وَ«التَّصْوِيرُ الْفَنِّيُّ فِي الْقُرْآنِ» لِسَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ (ص ٣٠)، وَ«الْعَدَالَةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ» لِسَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ (ص ١٨٦ و ١٨٩ و ٢٠٦)، وَ«ظِلَالُ الْقُرْآنِ» لِسَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ (ج ٢

(١٧) وَقَوْلُهُ: بِأَنَّ مَسَاجِدَ الْمُسْلِمِينَ، مَعَابِدٌ جَاهِلِيَّةٌ.

(١٨) وَقَوْلُهُ: بِالشَّرْكِ فِي الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ.^(١)

(١٩) وَقَوْلُهُ: بِإِنْكَارِ الْغَيْبَاتِ الثَّابِتَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِثْلُ: الْمَلَائِكَةِ،

وَالْعَرْشِ، وَأَخَذَ الْكِتَابَ بِالْيَمِينِ وَالشَّمَالَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَعَبَّرَ ذَلِكَ.

(٢٠) وَقَوْلُهُ: بِخَلْقِ الْقُرْآنِ.^(٢)

(٢١) وَقَوْلُهُ: بِتَعْطِيلِ الصِّفَاتِ عَلَى طَرِيقَةِ الْجَهْمِيَّةِ، مِثْلُ: كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى،

وَالِاسْتَوَاءِ.

(٢٢) وَقَوْلُهُ: بِوَحْدَةِ الْوُجُودِ.

(٢٣) وَقَوْلُهُ: بِالإِنْكَارِ لِلْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

(٣٤) وَقَوْلُهُ: بِإِنْكَارِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَأَحَادِيثِ الْآحَادِ.^(٣)

قُلْتُ: وَقَدْ حَدَّرَ عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ: «سَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ».

ص ١٠٠٥ و ١٠٠٦، (ج ٤ ص ١٨٤٦ و ١٨٥٢ و ٢٠٠٩ و ٢١١٤)، (ج ٥ ص ٢٧٠٧)، (ج ٦ ص ٤٠١٠)، و«مَعَالِمِ فِي الطَّرِيقِ» لِسَيِّدِ قُطَيْبٍ (ص ١٠).

(١) انظر: «الْعَدَالَةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ» لِسَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ (ص ٢٦١)، و«مَعْرَكَةُ الْإِسْلَامِ وَالرَّأْسِمَالِيَّةُ» لِسَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ (ص ٦١ و ٨٤)، و«نَحْوُ مُجْتَمَعِ إِسْلَامِيٍّ» لِسَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ (ص ١٣٢)، و«دِرَاسَاتُ إِسْلَامِيَّةٌ» لِسَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ (ص ١٣ و ١٤ و ٨٦ و ٩٢).

(٢) انظر: «ظِلَالُ الْقُرْآنِ» لِسَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ (ج ١ ص ٣٨ و ١٠٦)، (ج ٣ ص ١٣٦٨ و ١٧٣٥ و ١٧٦٢ و ١٨١٦)، (ج ٤ ص ٢٠٠٩ و ٢٠٣٣ و ٢١٢٢).

(٣) انظر: «ظِلَالُ الْقُرْآنِ» لِسَيِّدِ بْنِ قُطَيْبٍ (ج ٣ ص ١٢٦١)، (ج ٤ ص ٢٤٨١)، (ج ٦ ص ٣٤٧٩ و ٣٤٨٠ و ٤٠٠٢ و ٤٠٠٣ و ٤٠٠٨ و ٤٠١٢).

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ؛ بَعْدَمَا قُرِئَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَخْطَاءِ: «لِسَيِّدِ بْنِ قُطَبٍ» فِي كِتَابِهِ: «ظِلَالِ الْقُرْآنِ»: (وَهَذَا بَاطِلٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُسَكِّنٌ ضَائِعٌ فِي التَّفْسِيرِ).^(١) اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ؛ عَنِ اسْتِهْزَاءِ سَيِّدِ قُطَبٍ بِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: (الِاسْتِهْزَاءُ بِالْأَنْبِيَاءِ رِدَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ).^(٢) اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ؛ عَنِ ضَلَالَاتِ: «سَيِّدِ بْنِ قُطَبٍ»: (الْبَيَانُ وَالْكَشْفُ عَنْ جَهْلِهِ وَأَنْحِرَافِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ).^(٣) اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ؛ عِنْدَمَا طَعَنَ سَيِّدُ بْنُ قُطَبٍ فِي «مُعَاوِيَةَ»، وَ«عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ»: (كَلَامٌ قَبِيحٌ، هَذَا كَلَامٌ قَبِيحٌ، سَبٌّ مُعَاوِيَةَ، وَسَبٌّ لِعَمْرُو بْنِ الْعَاصِ؛ كُلُّ هَذَا كَلَامٌ قَبِيحٌ، وَكَلَامٌ مُنْكَرٌ).^(٤) اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ؛ عَنِ كُتُبِ سَيِّدِ بْنِ قُطَبٍ: (يَنْبَغِي أَنْ تُمَزَّقَ).^(٥) اهـ

(١) «دَرْسٌ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ فِي مَنَزِلِهِ بـ «الرِّيَاضِ»؛ فِي سَنَةِ: «١٤١٣ هـ»، تَسْجِيْلَاتٌ: «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» بِالرِّيَاضِ.

(٢) انْظُرْ: «بِرَاءَةُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ» لِلْسَّنَانِيِّ (ص ١٦).

(٣) انْظُرْ: «بِرَاءَةُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ» لِلْسَّنَانِيِّ (ص ١٨).

(٤) انْظُرْ: «بِرَاءَةُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ» لِلْسَّنَانِيِّ (ص ٣٣).

(٥) انْظُرْ: «مَنْحَ رِيَّاضِ الصَّالِحِينَ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ؛ بِتَارِيخِ (١٨ / ٧ / ١٤١٦ هـ)، يَوْمَ: «الْأَحَدِ».

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُصَيْمِينَ رحمته الله: (كُتِبُوا مُلَا حَظَاتٍ

عَلَيْهِ... عَلَى سَيِّدِ قُطْبٍ فِي التَّفْسِيرِ، وَفِي غَيْرِهِ).^(١) اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُصَيْمِينَ رحمته الله: (أَمَّا تَفْسِيرُ سَيِّدِ

قُطْبٍ فَفِيهِ طَوَامٌ).^(٢) اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِي؛ عَنِ كِتَابِ: «ظِلَالِ الْقُرْآنِ»، وَمَا

فِيهِ مِنْ أخطاءٍ: (هَذَا كَلَامٌ بَاطِلٌ وَإِلْحَادٌ؛ هَذَا الْإِلْحَادُ وَاتِّهَامٌ لِلْإِسْلَامِ).^(٣) اهـ

٢) قَوْلُهُ بِتَوْحِيدِ الْحَاكِمِيَّةِ:

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْحُوَيْنِيُّ الْمُبْتَدِعُ فِي «شَرِيحَةِ: مَذْهَبِ الشَّيْطَانِ»: (تَوْحِيدُ

الْحَاكِمِيَّةِ، أَخْصَصَ خَصَائِصَ تَوْحِيدِ الْأَلُوْهِيَّةِ). اهـ

قُلْتُ: وَقَدْ قَالَ بِأَكْثَرِ مِنْ مَرَّةٍ فِي هَذَا الشَّرِيحَةِ؛ بِتَوْحِيدِ الْحَاكِمِيَّةِ.

وَقَالَ الْحُوَيْنِيُّ الْمُبْتَدِعُ فِي «شَرِيحَةِ: فَهْمِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ»:

(فَمَثَلًا هُنَاكَ بَعْضُ النَّاسِ^(٤) سَمِعَ قَوْلًا وَأَنَا أَقُولُ: إِنَّ تَوْحِيدَ الْحَاكِمِيَّةِ أَخْصَصَ

خَصَائِصَ تَوْحِيدِ الْإِلَهِيَّةِ، فَقَالَ: هُوَ يَقُولُ بِقَوْلِ «سَيِّدِ قُطْبٍ» وَيَقُولُ بِقَوْلِ الْجَمَاعَةِ

«الْقُطْبِيِّينَ» وَهُوَ قُطْبِيٌّ أَحْذَرُوهُ وَالْخَبِيثُ... وَمُبْتَدِعٌ سُرُورِيٌّ إِلَخِ اللَّسْتَةِ الْجَاهِزَةِ الَّتِي

بِتَلْصُقِ بِأَيِّ أَحَدٍ). اهـ

(١) «شَرِيحَةُ مُسَجَّلٍ»؛ بِعُنْوَانِ: «اللقاء المفتوح الثاني» بتاريخ ٢٤ / ٢ / ١٤٢١ هـ.

(٢) «مَجَلَّةُ الدَّعْوَةِ» عَدَدُ (١٥٩١)، ٩ مُحَرَّمِ ١٤١٨ هـ.

(٣) انظُرْ: «بِرَاءَةُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ» لِلْسَّنَائِي (ص ٤٥).

(٤) هُنَا يَلُوزُ فِي الْعُلَمَاءِ، وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ !!

* وَقَدْ سُئِلَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُنَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَأَجَابَ: (بِأَنَّ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ هُنَاكَ قِسْمًا رَابِعًا لِلتَّوْحِيدِ؛ تَحْتَ مُسَمًّى: «تَوْحِيدِ الْحَاكِمِيَّةِ»؛ يُعَدُّ مُبْتَدِعًا، فَهَذَا تَقْسِيمٌ مُبْتَدِعٌ صَادِرٌ مِنْ جَاهِلٍ، لَا يَفْقَهُ مِنْ أَمْرِ الْعَقِيدَةِ وَالَّذِينَ شَيْئًا.^(١))

* وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَاكِمِيَّةَ تَدْخُلُ فِي: «تَوْحِيدِ الرَّبُوبِيَّةِ» مِنْ جِهَةٍ أَنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بِمَا يَشَاءُ.

* وَتَدْخُلُ فِي: «تَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ»؛ أَنَّ الْعَبْدَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهَ تَعَالَى بِمَا حَكَمَ، فَهُوَ لَيْسَ خَارِجًا عَنْ أَنْوَاعِ التَّوْحِيدِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ: «تَوْحِيدُ الرَّبُوبِيَّةِ»، وَ«تَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ»، وَ«تَوْحِيدِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ».^(٢) اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ حَفِظَهُ اللَّهُ مُفْتِيَ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ: (التَّوْحِيدُ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ، وَهُوَ دَعْوَةُ الرُّسُلِ أُمَّمَهُمْ إِلَى إِخْلَاصِ الدِّينِ لِلَّهِ، وَإِفْرَادِ اللَّهِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ» [الأنبياء: ٢٥]، وَإِذَا تَأَمَّلْتَ الْقُرْآنَ وَجَدْتَ التَّوْحِيدَ هَكَذَا، قَالَ تَعَالَى: «وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ» [لقمان: ٢٥]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ

(١) هَذَا الْحُكْمُ: «لِأَبِي إِسْحَاقَ الْحَوِينِيِّ»، وَأَشْكَالِهِ.

(٢) وَانظُرْ: كِتَابُ: «الْعُلَمَاءُ يَتَوَلَّوْنَ تَفْنِيدَ الدَّعَاوَى السِّيَاسِيَّةِ الْمُتَحَرِّفَةِ: لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْحَالِقِ» (ص ٤٥).

قُلِ اللَّهُ ﴿سَبَأًا: ٢٤﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يُونُسُ: ٣١]؛ أَي: فَتَعْبُدُونَهُ وَحْدَهُ، وَتُخْلِصُونَ لَهُ الدِّينَ.

* أَمَّا الْحَاكِمِيَّةُ: فَإِنْ أُرِيدَ بِهَا تَحْكِيمَ شَرِيعَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّ مِنْ لَازِمِ تَوْحِيدِ الْعَبْدِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَإِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، أَنْ يُحَكِّمَ شَرْعَ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ وَاحِدًا أَحَدًا، فَرُدَّ صَمَدًا، وَأَنَّه الْمَعْبُودُ بِحَقِّ دُونَمَا سِوَاهُ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُحَكِّمَ شَرْعَهُ، وَأَنْ يَقْبَلَ دِينَهُ، وَأَلَّا يَرُدَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَمِنْ لَازِمِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَحْكِيمَ شَرِيعَتِهِ، وَقَبُولَ أَوْامِرِهِ بِالْإِمْتِثَالِ، وَقَبُولَ نَوَاهِيهِ بِالتَّرْكِ، وَالبُعْدَ عَنْهَا، وَأَنْ يُحَكِّمَ شَرْعَ اللَّهِ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، إِذَا فَالْحَاكِمِيَّةُ مُتَضَمِّنُهَا: «تَوْحِيدُ الْأُلُوْهِيَّةِ»، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَهَا قِسْمًا خَاصًّا يَخْصُصُهَا؛ لِأَنَّهَا مُنْدرِجَةٌ تَحْتَ: «تَوْحِيدِ الْعِبَادَةِ»^(١). اهـ

* وَقَدْ رَدَّتْ هَيْئَةُ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهَا:

(أَنْوَاعُ التَّوْحِيدِ ثَلَاثَةٌ: «تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ»، وَ«تَوْحِيدُ الْأُلُوْهِيَّةِ»، وَ«تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ»، وَلَيْسَ هُنَاكَ قِسْمٌ رَابِعٌ، وَالْحُكْمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ يَدْخُلُ فِي: «تَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ»؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ، وَكُلُّ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ دَاخِلَةٌ فِي: «تَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ»، وَجَعَلَ الْحَاكِمِيَّةُ نَوْعًا مُسْتَقِلًّا مِنْ أَنْوَاعِ التَّوْحِيدِ؛ عَمَلٌ مُحدثٌ، لَمْ يَقُلْ بِهِ

(١) وَأَنْظَرُ: كِتَابُ: «الْعُلَمَاءُ يَتَوَلَّوْنَ تَفْنِيدَ الدَّعَاوَى السِّيَاسِيَّةِ الْمُنْحَرِفَةِ: لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ»

أحد من الأئمة فيما نعلم، لكن منهم من أجمل، وجعل التوحيد نوعين: «توحيد في المعرفة والإثبات»؛ وهو: «توحيد الربوبية»، و«توحيد الأسماء والصفات»، و«توحيد في الطلب والقصد»؛ وهو: «توحيد الألوهية»، ومنهم من فصل فجعل التوحيد ثلاثة أنواع كما سبق.

ويجب الاهتمام بتوحيد الألوهية بجميعه، ويبدأ بالنهي عن الشرك؛ لأنه أعظم الذنوب، ويحبط جميع الأعمال، وصاحبه مخلد في النار، والأنبياء جميعهم يندون بالأمر بعبادة الله، والنهي عن الشرك، وقد أمرنا الله باتباع طريقتهم، والسير على منهجهم في الدعوة، وغيرها من أمور الدين، والاهتمام بالتوحيد بأنواعه الثلاثة واجب في كل زمان؛ لأن الشرك، وتعطيل الأسماء والصفات لا يزالان موجودين، بل يكثر وقوعهما، ويشدد خطرهما في آخر الزمان، ويخفى أمرهما على كثير من المسلمين). (١) اهـ

* وسئل الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله: شيخنا بارك الله فيك؛ ذكر علماء السلف رحمة الله عليهم أن: التوحيد أنواع ثلاثة: «الألوهية»، و«الربوبية»، و«الأسماء والصفات»، فهل يصح أن نقول بأن هناك توحيداً رابعاً: هو: «توحيد الحاكمية» أو «توحيد الحكم»؟.

(١) وانظر: كتاب: «العلماء يتولون تنفيذ الدعوى السياسية المنحرفة: لعبد الرحمن بن عبد الحلي» (ص ٦١).

فَأَجَابَ: (الْحَاكِمِيَّةُ فَرْعٌ مِنْ فُرُوعِ: «تَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ»، وَالَّذِينَ يُدْنِدُونَ بِهِذِهِ
الْكَلِمَةَ الْمُحَدَّثَةَ فِي الْعَصْرِ الْحَاضِرِ يَتَّخِذُونَ سِلَاحًا لَيْسَ لِتَعْلِيمِ الْمُسْلِمِينَ التَّوْحِيدَ
الَّذِي جَاءَ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ، وَالرُّسُلُ كُلُّهُمْ، وَإِنَّمَا هُوَ سِلَاحٌ سِيَاسِيٌّ، وَأَنَا مِنْ أَجْلِ هَذَا إِنِ
شِئْتَ أَنْ أُثَبِّتَ لَكُمْ مَا قُلْتُ آئِنًا مَعَ أَنَّ هَذَا سُؤَالَ تَكَرَّرَ مِنِّي الْجَوَابُ مِرَارًا وَتَكَرَّرًا
عَنْهُ، وَإِنْ شِئْتَ مَضِينَا فِي مَا نَحْنُ فِيهِ.

أَنَا قُلْتُ: فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمُنَاسَبَةِ لَمَّا قُلْتُ آئِنًا إِنَّ اسْتِعْمَالَ كَلِمَةِ «الْحَاكِمِيَّةِ» هُوَ
مِنْ تَمَامِ الدَّعْوَةِ السِّيَاسِيَّةِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا بَعْضُ الْأَحْزَابِ الْقَائِمَةِ الْيَوْمَ).^(١) اهـ

٣) قَوْلُهُ بِالْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِحَارِيَّةِ، وَطَعْنِهِ فِي عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ:

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَوَيْنِيُّ الْمُبْتَدِعُ فِي «شَرِيحِ: أَحْدَاثِ غَزْوَةِ أُحُدٍ»: (قِصَّةُ أَنَسِ
بِ النَّصْرِ: الْعُلَمَاءُ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا عَلَى جَوَازِ الْإِنْعِمَاسِ فِي الْعَدُوِّ، يَعْنِي إِلَيْهِ الْإِنْعِمَاسُ فِي
الْعَدُوِّ: أَنْ أَكُونَ رَجُلًا وَاحِدًا، وَأَدْخُلُ فِي قَوْمٍ كَثِيرِينَ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ إِلْقَاءِ
النَّفْسِ إِلَى التَّهْلُكَةِ! بَلِ الْفُقَهَاءُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى جَوَازِ الْإِنْعِمَاسِ فِي الْعَدُوِّ إِنْ كَانَ يُحْدِثُ
نَكَالًا فِيهِ، عَشَانُ كِدَهُ؛ إِخْوَانًا الْمُجَاهِدُونَ فِي فِلَسْطِينَ! الْوَاحِدُ مِنْهُمْ بَيَّبَقَى عَارِفٌ أَنَّهُ
سَيُقْتَلُ حَتْمًا! وَيَذْهَبُ لِأَحْدَاثِ نِكَايَةِ فِي الْعَدُوِّ، بَعْضُ النَّاسِ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ

(١) وَأَنْظَرُ: كِتَابُ: «الْعُلَمَاءُ يَتَوَلَّوْنَ تَفْنِيدَ الدَّعَاوَى السِّيَاسِيَّةِ الْمُنْحَرِفَةِ: لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ» (ص ٦٣

الحَقِيقَةَ يَقُولُونَ: مُتَّحِرًا! (١)، وَهَذَا أَقَلُّ مَا يُقَالُ فِيهِ كَمَا قُلْتُ بِمُنْتَهَى الصَّرَاحَةِ: دِي جَلِيطَةً!! أَقَلُّ حَاجَةٍ تُقَالُ فِي هَذَا: إِنَّ دِي جَلِيطَةً! فَضْلًا عَنْ أَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لِمَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ الْأَرْبَعَةِ وَأَصْحَابِهِمْ، وَهُوَ جَوَازُ الْإِنْعِمَاسِ فِي الْعَدُوِّ حَتَّى وَإِنْ كَانَ الظَّنُّ الْغَالِبُ، أَوْ الْيَقِينُ أَنَّنِي سَاقَتُلُّ، كَمَا فَعَلَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ، وَهُنَاكَ طَبْعًا أَدَلَّةٌ كَثِيرَةٌ عَلَى جَوَازِ الْإِنْعِمَاسِ فِي الْعَدُوِّ، وَلِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رِسَالَةٌ نُشِرَتْ مُنْذُ حَوَالِي سَنَةِ اسْمِهَا (الْإِنْعِمَاسُ فِي الْعَدُوِّ وَهَلْ يَجُوزُ)؛ نَقَلَ فِيهَا مَذَاهِبَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. اهـ

٤) قَوْلُهُ بِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ مَنْ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ:

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَوَيْنِيُّ الْمُبْتَدِعُ فِي «شَرِيطِ: مَذَهَبِ الشَّيْطَانِ»: (الآن، هَلْ هُنَاكَ أَحَدٌ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ؟ الْجَوَابُ: لَا!). اهـ
قُلْتُ: وَهَذَا فِيهِ تَهْوِينٌ مِنَ الشَّرْكِ.

٥) قَوْلُهُ بِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ سُلْطَانٌ شَرْعِيٌّ فِي الْأَرْضِ:

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَوَيْنِيُّ الْمُبْتَدِعُ فِي «شَرِيطِ: نِدَاءِ الْغُرَبَاءِ»: (يَا لِلْغُرَبَةِ، لَا يُوجَدُ سُلْطَانٌ يَحْمِي حُدُودَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، مَنْ سَبَّ اللَّهَ سُجِنَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَلَمْ يُنْفَذْ هَذَا

(١) قُلْتُ: هَكَذَا يُفَرِّدُ بَأَنَّ عُلَمَاءَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الَّذِينَ حَرَّمُوا الْعَمَلِيَّاتِ الْإِتِّحَارِيَّةَ بِأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ الْحَقِيقَةَ مِنْ أَمْثَالِ: «الْعَلَامَةُ الشَّيْخِ ابْنِ بَارِ»، وَ«الْعَلَامَةُ الشَّيْخِ ابْنِ عُنَيْمِينَ»، وَ«الْعَلَامَةُ الشَّيْخِ الْأَبْنَابِيِّ»، وَ«الْعَلَامَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانَ»، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

القانون ساعة، ومن سب الذات الملكية: يسجن في الحال لا يوجد سلطان شرعي!!). اهـ

قلت: وهذا يدل على أنه من «الخوارج»، وفي هذا تكفير لحكام المسلمين!!!.

* فالله الحمد لحكام المسلمين يحمون حدود الله، ويقيمونها.

* سئل العلامة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: ما حكم من يقول بأنه لا يوجد

سلطان شرعي على الأرض الآن، هل يعد من الخوارج؟.

فأجاب فضيلته: (بلا شك هذا مذهب الخوارج).^(١) اهـ

٦ ثناؤه على «عبد الحميد كُشك» الإخواني:

قال أبو إسحاق الحويني في «تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب

الأمجاد» (ج ١ ص ٩): (كنت أصلي الجمعة في مسجد عين الحياة، وكان إماماً إذ

ذاك، «الشيخ عبد الحميد كُشك» حفظه الله تعالى). اهـ

وقال في حاشية الكتاب نفسه: (ثم توفي الشيخ رحمه الله في رجب (١٤١٧هـ)

اللهم اغفر له وارحمه، وارض عنه كفاء ما نافع عن دينك، وما جاهر بكلمة

الحق). اهـ

قلت: و«عبد الحميد كُشك» هذا إخواني صوفي قاص مبتدع.

٧ تكفيره للمصير على المعصية:

(١) «التواصل المرئي» بصوته، بعنوان: «أبو إسحاق الحويني من الخوارج للعلامة الشيخ صالح الفوزان -

فتاة أهل الحديث».

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْحُوَيْنِيُّ فِي «شَرِيْطِ: شُرُوْطِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ»: (أَمَّا الرَّجُلُ الْمُصِرُّ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا مَعْصِيَةٌ، فَهَذَا مُسْتَحِلٌّ، هَذَا مُسْتَحِلٌّ، وَهَذَا كُفْرُهُ ظَاهِرٌ، كَانَ يَقُولُ: الرَّبَّأَنَا أَعْلَمُ أَنَّهُ حَرَامٌ لِكِنِّي سَأَلْتُهُ، وَالزَّانَا حَرَامٌ لِكِنِّي سَأَفْعَلُهُ، هَذَا مُسْتَحِلٌّ وَاضِحُ الْاِسْتِحْلَالِ فِيهِ، فَلَا شَكَّ فِي كُفْرٍ مِثْلِ هَذَا الرَّجُلِ.

* أَمَّا مَسْأَلَةُ الْمَعْصِيَةِ غَيْرِ الْمُصِرِّ عَلَيْهَا فَلَا يَكْفُرُ بِهَا بِطَبِيعَةِ الْحَالِ، وَهُوَ مُسْلِمٌ حَتَّى وَإِنْ عَصَى، فَكَلِمَةُ يَرْجِعُ لِلْإِسْلَامِ مِنْ جَدِيدٍ إِذَا كَانَ قَيَّدَ الْكَلَامِ بِالْاِسْتِحْلَالِ فَهَذَا لَا شَكَّ فِيهِ، رَجُلٌ اسْتَحَلَّ الْمَعْصِيَةَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا مَعْصِيَةٌ، وَفَعَلَهَا، وَاسْتَحَلَّهَا هَذَا يَكْفُرُ، وَيَخْرُجُ مِنَ الْمِلَّةِ؛ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَتُوبَ، وَيَغْتَسِلَ وَيَنْتَقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَيَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ مِنْ جَدِيدٍ). (١) اهـ

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْحُوَيْنِيُّ الْمُبْتَدِعُ فِي «شَرِيْطِ: نِدَاءِ الْغُرَبَاءِ»: (صَارَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفْتِنِينَ يَسْتَحْسِنُ الْبِدْعَ، لِمَا يَرَى فِي مُقَابِلِهَا مِنَ الْكُفْرِ الصَّرِيحِ، يَعْنِي: رَجُلًا يَبْذُكِرُ اللهُ مَثَلًا، أَوْ يَعْبُدُهُ بِطَرِيقَةٍ مُبْتَدِعَةٍ، يَقُولُكَ: سِبِيْهِ، مُشْ غَيْرَهُ سَهْرَانِ فِي شَارِعِ الْهَرَمِ يَبْشَرِبُ خَمْرَةً؟! صَارُوا يُقَارِنُونَ أَهْلَ الْبِدْعِ بِأَهْلِ الْكُفْرِ، فَرَأَوْا أَنَّ أَهْلَ الْبِدْعِ عَلَى خَيْرٍ عَظِيمٍ). (٢) اهـ

(١) «التَّوَأَصُلُ الْمَرْئِيَّ» بِصَوْتِهِ، بِعُنْوَانِ: «أَبُو إِسْحَاقَ الْحُوَيْنِيُّ الْمُبْتَدِعُ يَكْفُرُ الْمُصِرَّ عَلَى الْمَعْصِيَةِ - فَنَاءُ أَهْلِ الْحَدِيثِ».

(٢) «التَّوَأَصُلُ الْمَرْئِيَّ» بِصَوْتِهِ، بِعُنْوَانِ: «أَبُو إِسْحَاقَ الْحُوَيْنِيُّ الْمُبْتَدِعُ يَكْفُرُ شَارِبَ الْخَمْرِ - فَنَاءُ أَهْلِ الْحَدِيثِ».

قُلْتُ: فَهُوَ عِنْدَهُ أَنْ شَارِبَ الْخَمْرِ كَافِرٌ، وَهَذَا فِيهِ تَكْفِيرٌ لِأَصْحَابِ الْكِبَائِرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ!!

قُلْتُ: وَأَمَّا حُكْمُ الْمُصِرِّ عَلَى الْمَعْصِيَةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ^(١)، وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى عَدَمِ تَكْفِيرِ الْمُصِرِّ عَلَى الْمَعْصِيَةِ^(٢).

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (ص ٢٤٥): (وَمَنْ لَقِيَهِ مُصِرًّا غَيْرَ تَائِبٍ مِنَ الذُّنُوبِ الَّتِي اسْتَوْجَبَ بِهَا الْعُقُوبَةَ، فَأَمَرَهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ). اهـ

قُلْتُ: «فَالْحَوِينِيُّ» هَذَا مِنَ التَّكْفِيرِيِّينَ، وَلَهُ ثَنَاءٌ عَلَى الْخَوَارِجِ التَّكْفِيرِيَّةِ فِي مُصِرِّهِ، فَانْتَبَهْ.

* وَقَدْ سُئِلَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفَوْزَانَ حَفِظَهُ اللَّهُ: أَلَيْسَ الْمُصِرُّ عَلَى الْكَبِيرَةِ مَعَ طَوْلِ نُصْحِهِ وَإِصْرَارِهِ عَلَيْهَا، يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْلَالِهَا لِأَنَّهُ لَمْ يُصِرَّ عَلَى هَذِهِ الْكَبِيرَةِ إِلَّا وَهُوَ مُسْتَحِلٌّ لَهَا؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (لَا يَا أَخِي مَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُسْتَحِلٌّ لَهَا حَتَّى يَنْطِقُ، وَيَقُولُ: حَلَالٌ، أَمَّا مُجَرَّدُ فِعْلِهِ لَهَا، الشَّيْطَانُ يَغْوِيهِ، وَالشَّهَوَاتُ تَغْوِيهِ، وَالْهَوَى يَغْوِيهِ، فَلَا

(١) أَي: إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ.

(٢) يَأْتِي بَسْطُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَحْثِ مُسْتَقْبَلِ لِحْشِيَةِ الْإِطَالَةِ، فَلَيْسَ هَذَا الْمَقَامُ مَقَامَ بَسْطٍ.

نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مُسْتَحِلٌّ، لَا نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مُسْتَحِلٌّ بِمُجَرَّدِ الْمُدَاوَمَةِ عَلَيْهَا
وَالِاسْتِمْرَارِ عَلَيْهَا).^(١) اهـ

٨) ثَنَاؤُهُ عَلَى الْقُطَيْبِيِّينَ وَالتَّكْفِيرِيِّينَ وَالْخَارِجِيِّينَ:

قَالَ الْحُوَيْنِيُّ الْمُبْتَدِعُ، وَهُوَ يُثْنِي عَلَى الْقُطَيْبِيَّةِ التَّكْفِيرِيَّةِ: (الَّذِينَ شَرَّفُونَا فِي هَذَا
الْحَفْلِ الْمُبَارَكِ وَنَسَأَلُ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يَنْفَعَكُمْ بِهِمْ ... تَفَضَّلْ يَا شَيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ
عَبْدِ الْمُقْصُودِ، «الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُقْصُودِ»، وَ«الشَّيْخُ فَوْزِي السَّعِيدُ»، وَ«الشَّيْخُ
سَيِّدُ الْعَرَبِيِّ»: هُوَ لَاءِ نُجُومٍ ... هُمْ نُجُومٌ لَا يَحْتَاجُونَ إِلَيَّ تَذْكِيرٍ مِنَّا).^(٢) اهـ
قُلْتُ: وَهُوَ لَاءِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْقُطَيْبِيَّةِ التَّكْفِيرِيَّةِ فِي مِصْرٍ!!

وَقَالَ الْحُوَيْنِيُّ الْخَارِجِيُّ فِي تَقْرِيبِهِ لِكِتَابِ «رُهْبَانِ اللَّيْلِ» (ج ١ ص ١٢)؛ وَهُوَ
يُثْنِي عَلَى «سَيِّدِ حُسَيْنِ الْعَفَانِيِّ الْقُطَيْبِيِّ الْخَارِجِيِّ»: (وَلَكُمْ كُنْتُ فِي رَغْبَةٍ أَنْ أَرَى
مَجْمُوعًا فِي هَذَا الْمَعْنَى، حَتَّى أَقْرَّ عَيْنِي، وَعَيْنَ كُلِّ سُنِّيٍّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَاحِبِنَا الشَّيْخِ
سَيِّدِ بْنِ حُسَيْنِ الْعَفَانِيِّ بِهَذَا الْكِتَابِ، فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا). اهـ

قُلْتُ: وَالْعَفَانِيُّ هَذَا خَارِجِيٌّ قُطَيْبِيٌّ يُثْنِي عَلَى «سَيِّدِ قُطَيْبٍ»، وَ«حَسَنِ الْبَنَّا» كَمَا
فِي كُتُبِهِ.

(١) «التَّوَاصُلُ الْمَرْثِيُّ» بِصَوْتِهِ، بِعُنْوَانِ: «الرَّدُّ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ الْحُوَيْنِيِّ فِي تَكْفِيرِهِ لِلْمِصْرِيِّ عَلَى الْمَعْصِيَةِ
لِلْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانَ - فَنَاءُ أَهْلِ الْحَدِيثِ».

(٢) «التَّوَاصُلُ الْمَرْثِيُّ» بِصَوْتِهِ، بِعُنْوَانِ: «الرَّدُّ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ الْحُوَيْنِيِّ فِي تَكْفِيرِهِ لِلْمِصْرِيِّ عَلَى الْمَعْصِيَةِ
لِلْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانَ - فَنَاءُ أَهْلِ الْحَدِيثِ».

وَقَالَ الْحَوِينِيُّ؛ وَهُوَ يُنْبِي عَلَيَّ «عَبْدُ اللَّهِ السَّمَاوِيُّ التَّكْفِيرِيُّ»: (كَانَ مَعِيَ فِي
 الزَّنَانَةِ الشَّيْخُ اللَّهُ يَرَحْمُهُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ السَّمَاوِيُّ، وَهَذَا الرَّجُلُ يَعْنِي كَانَ حَسَنُ
 الْخُلُقِ جِدًّا فَلَمَنْ رَأَيْتُهُ فِي مِثْلِ أَخْلَاقِهِ، وَحَمَلِهِ مَعَ اخْتِلَافِي مَعَهُ آنَذَاكَ فِي مَسَائِلِ
 الْهَجْرَةِ، وَالْعُزْلَةِ، وَالْمُسْ عَارِفٍ إِلَيْهِ الْكَلَامَ دَهْ، كُنَّا نَقْعُدُ نَتَنَاقَشُ فِي الْمَسْأَلَةِ دِي لَكِنَّهُ
 كَانَ يَحْفَظُ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ يَحْفَظُهُ كَالْمَاءِ مَعَ الْأَخْلَاقِ الْجَمِيلَةِ،
 وَالطَّيِّبَةِ، وَالْهُدُوءِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا الْعَرَبِيَّةَ الْفُصْحَى فَقَطْ).^(١) اهـ

قُلْتُ: وَ«الْحَوِينِيُّ» الْمُبْتَدِعُ يُنْبِي عَلَيَّ غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَغَيْرِهَا مِنْ
 الضَّلَالَاتِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

قُلْتُ: فَ«الْحَوِينِيُّ» يُعْتَبَرُ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.



(١) «التَّوَّاصُلُ الْمَرْئِيُّ» بِصَوْتِهِ، بِعُنْوَانِ: «أَبُو إِسْحَاقَ الْحَوِينِيُّ يُنْبِي عَلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ السَّمَاوِيُّ التَّكْفِيرِيُّ - فَنَاءُ
 أَهْلِ الْحَدِيثِ».

خِتَاماً

أَيْنَ أَنْتَ

عَنْ دُعَاةِ الْفِتَنِ، وَمَا نَشَرُوا مِنَ الْفِتَنِ فِي بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ
لَمْ تَرُدْ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ تُحَذِّرْ مِنْهُمْ

لَمْ تَرَ لِلْمَدْعُو: «صَالِحِ الْعُصَيْمِيِّ» أَيَّ رَدٍّ عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ الَّذِينَ أَتْنِي عَلَيْهِمْ، أَوْ
غَيْرِهِمْ رَغَمَ خَطَرِهِمْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يُحَذِّرْ مِنْهُمْ عَلَى فَسَادِ
اعْتِقَادِهِمْ، وَتَدْمِيرِهِمْ لِلْبُلْدَانِ!
وَلَمْ تَرَ لَهُ لِأَيِّ تَرَاجُعٍ عَمَّا قَالَ مِنْ ثَنَاءٍ فِيهِمْ!.



فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
(١)	فتوى العلامة المحدث الشيخ مقبل بن هادي الوديعي في أن «أبا إسحاق الحويني» يُعتبر من المُبتدعة.....	٢
(٢)	درة نادرة في الرد على المخالفين في الدين والتحذير منهم، وذكر أسمائهم ليحذر الناس شرهم.....	٣
(٣)	إلماعة في أن من يُثني على أهل البدع؛ فإنه منهم، وأنه ضال في الدين.....	٧
(٤)	ذكر الدليل على ثناء «صالح العصيمي» على «أبي إسحاق الحويني»؛ التراثي القطبي السُروري الإخواني الخارجي، وهذا يدل على أنه يُثني على المُبتدعة.....	١١
(٥)	ختاماً: أين أنت عن دُعاة الفتن، وما نشرُوا من الفتن في بلدان المسلمين لم ترد عليهم، ولم تحذر منهم.....	٢٩